الصباح الاقتصادية
12
العدد 3066 - السنة الحادية عشرة
الأحد 27 شعبان 1439 - الموافق 13 مايو 2018
Sunday 13 May 2018 - No.3066 - 11 th Year

الهدف التنموي الأسمى هو خلق فرص عمل للمواطنين خارج القطاع العام المتخم

«الشال»: تعديل المادة «51» من قانون العمل يناقض أهداف الإصلاح الاقتصادي

تصنيف وكالة «فيتش» للكويت غير صحيح لو تم فهمه على أنه شهادة بسلامة الاقتصاد المحلي

أوضح تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي انه قد نشر في الجريدة الرسمية «الكويت اليوم» يوم الأحد 2018/05/06 تعديل على قانون العمل في القطاع الأهلي باستبدال الفقرة الأخيرة من المادة (51) من القانون رقم (6) لسنة 2010 تمنح العامل -الكويتي- في القطاع الأهلي مكافأة نهاية الخدمة كاملة عند إنتهاء خدمته من دون خصم المبالغ التي تحملتها جهة العمل نظير إشتراك التأمينات الإجتماعية أثناء فترة عمله. ويسري هذا الحكم إعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم (6) لسنة 2010. وقبل الخوض في اضرار ذلك التعديل، نود التأكيد على دعمنا لضرورة إشراك القطاع الخاص في تحمل تكاليف تمويل مالية البلد العامة أسوة بكل دول العالم المتحضر، وذلك يتحقق عن طريق تبني مشروع قانون ضريبة وفقا لشرائح الدخل.

التعديل المذكور يناقض أهداف الإصلاح الاقتصادي والمالي المعلنة، وهناك شك في دستوريته، فالهدف التنموي الأسمى والأهم، هو خلق فرص عمل مواطنة خارج القطاع العام المتخم، لجيش من المواطنين القادمين قريبا إلى سوق العمل. لذلك تصدر كل خطط التنمية ومشروعات الإصلاح هدف ردم فجوة سوق العمل المواطنة بتشجيع ولوجها العمل في القطاع الخاص، وردم فجوة الإنتاج في الاقتصاد بدعم نمو القطاع الخاص لترتفع نسبة مساهمته من 38% في عام 2016 إلى 58% بحلول عام 2021. ولتشجيع نزوح العمالة المواطنة إلى القطاع الخاص، ولد أيضا قانون لدعم العمالة لخفض تكلفة المواطن العامل في القطاع الخاص الناتج عن عجز القطاع الخاص عن تحملها. والتعديل الأخير على القانون سوف يطبق، ولكن رد فعل القطاع الخاص سيكون سلبيا عند المفاضلة في المستقبل بين توظيف المواطن وغيره، والنتيجة، هي إنحسار فرص العمل للمواطن لدى القطاع في زمن يعجز فيه القطاع العام عن إستيعاب القادمين إلى سوق العمل. وهناك أيضا الشك في دستورية التعديل الناتجة عن إقراره بأثر رجعي بحدود 8 سنوات، خلالها طويت مراكز مالية لشركات، وبعضها في الظروف الحالية إما عاجز أو بالكاد يستمر، وفتح إلتزامات عليها بأثر رجعي عقوبة غير مستحقة لا يجيزها منطق أو قانون، ولكنها صالحة فقط لشراء الود السياسي من أجل عودة مسئولين ضارين إلى مناصبهم.

وفي موقع آخر، أقرت اللجنة التشريعية في مجلس الأمة مشروع ولادة تعديل على قانون آخر لتمييز العاملين في الإدارة العامة للتحقيقات بوزارة الداخلية حال تقاعدهم وذلك بمنحهم سنتين من آخر راتب شامل وراتبا تقاعديا يعادل 80% من آخر راتب تقاضاه، إضافة إلى مزايا أخرى، وهو نفس النهج الذي بدأ في عام 2010 في قضايا الكوادر التي إنتهت إلى الفوضى الحالية والتي أنهكت المالية العامة، وفي التعديل المقترح إخلال صارخ بمبدأ العدالة والمساواة بين العاملين، وإقراره سوف يفتح باب مماثل لمطالبات للمهن الأخرى، ومع مشروع التقاعد المبكر، سوف يتم تدمير نظام التأمين الإجتماعي أسوة بالمالية العامة.

والكويت وللأسف، تعيش حالة من ضعف الإستقرار السياسي، والإدارة العامة بشقيها التنفيذي والتشريعي عرضة للإبدال السنوي أو بحدود مدى زمني قريب من ذلك، وتوقعات حل أحد المجلسين أو كلاهما تفتح حراجا سنويا كبيرا تباع فيه أصول البلد وإستقرارها ومستقبلها، ثمنا للعودة إلى كراسي السلطتين. وما بين الحراجات السنوية الكبيرى، نشهد كثير من الحراجات الصغرى والمتوسطة مع كل إستجواب، ولنتنظر ثمن الإستجوابات الثلاثة الأخيرة، أو ثمن التهديد بغيرها حتى نهاية دور الإنعقاد الحالي.

التصنيف الإئتماني - وكالة «فيتش»

أكدت وكالة «فيتش» للتصنيف الإئتماني تصنيفها السيادي السابق للكويت «AA» مع نظرة مستقبلية مستقرة، والواقع أنها تعتقد بأن الكويت سوف تحقق فائض مالي للسنة المالية 2018/2017 بحدود 900 مليون دينار كويتي، أو ما يعادل 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي، ينخفض للسنة المالية 2019/2018 إلى نحو 300 مليون دينار كويتي أو نحو 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي ومثله للسنة المالية 2020/2019. وتذكر «فيتش»، بأن ذلك صحيح رغم خطورة إستمرار الإعتماد الكبير للكويت على النفط، ورغم مخاطر الأحداث الجيوسياسية، وبيئة الأعمال في الكويت.

التقرير جيد وصحيح، ولكنه جيد وصحيح لمن يرغب في التعامل مع الكويت، وتحديدا لمن يرغب في إقراضها، وهو جيد للكويت لأن تصنيفها الجيد يخفض تكلفة التمويل للدولة وللقطاع الخاص الكويتي عند لجوءهما للاقتراض في السوق العالمي، ولكنه غير صحيح لو تم فهمه على انه شهادة بسلامة الإقتصاد الكويتي، والتقرير ضمنا لا ينفي ذلك. والواقع أن التقرير يؤكد على أن وضع الكويت المالي جيد إلى درجة انه يغطي على العيوب الجسيمة لوضع اقتصادها، مثل إدمانه شبه الكلي على النفط، ومثل ضعف حوكمته ورداءة بيئة اعماله، ومثل هيمنة قطاع حكومي مكلف على مقدراته. ذلك بلغة الإقتصاد يعني أن إستدامة اقتصادها مكان شك، ولكن، وفقا للتقرير، لا بأس لدائنيه والمتعاملين تجاريا معه من الإستمرار في تعاملاتهم، فعلى المدى المنظور، يستطيعون تحت أي سيناريو إستعادة مستحقاتهم بسبب حجم مدخراته المجمعة في سنوات الوفرة النفطية.

التقرير غير صحيح لو تمت قراءته من وجهة نظر اقتصادية كويتية، فهو لا يعتمد قواعد علم المالية العامة في حسابات فائض وعجز المالية العامة، فالميزانية العامة من وجهة نظره في فائض إذا دمج ما بين إيرادات النفط وإيرادات استثمار الإحتياطي المالي بشقيه، وبقدر حجم احتياطي الأجيال القادمة بنحو 490 مليار دولار أمريكي، وحجم الإحتياطي العام بنحو 90 مليار دولار أمريكي، ومجموع الإثنين 580 مليار دولار أمريكي. وقدر دخل الاستثمارات للسنة المالية 2018/2017 بنحو 4.6 مليار دينار كويتي (15.7 مليار دولار أمريكي) أو نحو 3.27%، وهي ادنى بكثير من المنشور رسميا، واضاف ذلك الدخل إلى إيرادات النفط والإيرادات الأخرى، وخصم الوفر الإعتيادي السنوي المحتمل في المصروفات، وخلص إلى تحقيق الموازنة فائض بنحو 900 مليون دينار كويتي للسنة المالية 2018/2017. وفي علم المالية العامة، لا يحسب إيرادات عامة إستبدال اصل عيني ببيعه وتحويله إلى أصل نقدي، ويحسب فقط الدخل الناتج عن نشاط اقتصادي -الضرائب- زائدا دخل الاستثمارات، ذلك هو الدخل المستدام، وما عداه، لا يستخدم سوى في حالات الضرورة كما في حالة الترويج، وإدمان إستخدامه هو آفة نتيجتها حالة متقدمة من حالات المرض الهولندي في الاقتصاد الكويتي، وفي كل الأحوال هو وضع مالي غير مستدام.

والخلاصة، هي جودة التقرير لجمهوره من دائني الكويت الحاليين والمحتملين، وجيد للكويت، وللقطاعيها العام والخاص حال حاجتهما إلى الإقتراض من السوق العالمي، ولكنه تقرير خاطئ في شقه المالي لما يشيعه من إنطباع حول سلامة الوضع المالي، وهو تقرير لا يهتم بسلامة الوضع الاقتصادي، لأنه ليس ضمن إهتمامات جمهوره.

خصائص التداول في البورصة

أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها «حجم التداول في السوق الرسمي طبقا لجنسية المتداولين» عن الفترة من 2018/01/01 إلى 2018/04/30، والمنشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت. وأفاد التقرير إلى أن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين ونصيبهم إلى انخفاض، إذ استحوذوا على 41.9% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (52.9% للثلث الأول 2017)، و40.7% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (53.2% للثلث الأول 2017). واشترى المستثمرون الأفراد أسهما بقيمة 422.640 مليون دينار كويتي، كما باعوا أسهما بقيمة 410.768 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم شراء وبنحو 11.872 مليون دينار كويتي.

وثاني أكبر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع المؤسسات والشركات، فقد استحوذ على 27.7% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (18.9% للفترة نفسها 2017)، و25.2% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (18.1% للفترة نفسها 2017). وقد اشترى هذا القطاع أسهما بقيمة 279.235 مليون دينار كويتي، في حين باع أسهما بقيمة 253.755 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته الأكثر شراء، بنحو 25.498 مليون دينار كويتي.

ثالث المساهمين هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ)، فقد استحوذ على 20.2% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (21.4% للفترة نفسها 2017)، و19.2% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (22.2% للفترة نفسها 2017)، وقد اشترى هذا القطاع أسهما بقيمة 204.254 مليون دينار كويتي، في حين باع أسهما بقيمة 193.875 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته شراء، بنحو 10.379 مليون دينار كويتي.

وآخر المساهمين في السيولة هو قطاع صناديق الاستثمار، فقد استحوذ على 14.9% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (6.4% للفترة نفسها 2017)، و10.2% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (6.8% للفترة نفسها 2017)، وقد باع هذا القطاع أسهما بقيمة 150.478 مليون دينار كويتي، في حين اشترى أسهما بقيمة 102.729 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته الوحيد بيعا، بنحو 47.749 مليون دينار كويتي.

ومن خصائص بورصة الكويت استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ باعوا أسهما بقيمة 832.292 مليون دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 82.5% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (90.5% للفترة نفسها 2017)، في حين اشتروا أسهما بقيمة 817.912 مليون دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 81.1% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (88.9% للفترة نفسها 2017)، ليبلغ صافي تداولاتهم بيعا، بنحو 14.380 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على إستمرار ميل المستثمر المحلي إلى خفض إستثماراته في البورصة المحلية.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 14% (7.9% للفترة نفسها 2017)، واشتروا ما قيمته 141.534 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المباعة نحو 103.819 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 10.3% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (6.5% للفترة نفسها 2017)، ليبلغ صافي تداولاتهم الوحيدون شراء بنحو 37.714 مليون دينار كويتي، أي أن ثقة المستثمر الخارجي لا زالت أعلى في البورصة المحلية.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي قيمة الأسهم المباعة نحو 7.2%، (3% للفترة نفسها 2017)، أي ما قيمته 72.765 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المشتراة نحو 4.9% (3.2% للفترة نفسها 2017)، أي ما قيمته 49.430 مليون دينار كويتي، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعاً، بنحو 23.334 مليون دينار كويتي.

وتغير التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه، إذ أصبح نحو 81.8% للكويتيين، 12.2% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و6.1% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 89.7% للكويتيين، 7.2% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و3.1% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي للفترة نفسها 2017، أي إن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية حيث كان النصيب الأكبر للمستثمر المحلي، بإقبال أكبر من جانب مستثمرين من خارج دول مجلس التعاون الخليجي يفوق إقبال نظرائهم من داخل دول المجلس، وغلبة التداول فيها للأفراد.

وانخفض عدد حسابات التداول النشطة بما نسبته 19.6%-، ما بين نهاية ديسمبر 2017 ونهاية أبريل 2018، مقارنة بارتفاع بلغت نسبته 29.5% ما بين نهاية ديسمبر 2016 ونهاية أبريل 2017، وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية أبريل 2018 نحو 14.321 حساباً، أي ما نسبته نحو 3.7% من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 15.090 حساباً في نهاية مارس 2018، أي ما نسبته نحو 3.9% من إجمالي الحسابات للشهر نفسه، وبانخفاض بلغت نسبته 5.1%- خلال شهر أبريل 2018.

نتائج بنك الخليج

أعلن بنك الخليج نتائج أعماله للربع الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحاً (بعد خصم الضرائب) بلغت نحو 10.8 مليون دينار كويتي، مرتفعة بنحو 1.45 مليون دينار كويتي أو ما نسبته نحو 15.5%، مقارنة بنحو 9.4 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2017. ويعزى ذلك إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية. وعليه، ارتفع الربح التشغيلي للبنك (قبل خصم إجمالي المخصصات) بنحو 9.2% أو بنحو 2.75 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 32.6 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 29.9 مليون دينار كويتي.

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 3.8 مليون دينار كويتي أو بنحو 8.6%، وصولاً إلى نحو 48.2 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 44.4 مليون دينار كويتي. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد، حيث بلغ 36.8 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 30 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع قيمته نحو 6.8 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 22.7%، بينما لم يحقق البنك خلال الفترة أية أرباح من بيع استثمارات في أوراق مالية، مقارنة بنحو 2.6 مليون دينار كويتي أرباح لنفس الفترة من عام 2017.

من جهة أخرى، ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية للبنك بنحو 1.1 مليون دينار كويتي أو نحو 7.3%، ليصل إلى نحو 15.6 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 14.5 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2017، نتيجة ارتفاع بند مصروفات موظفين، بند الإستهلاك وبند مصروفات أخرى بنحو 1.1 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 14.6 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 13.5 مليون دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 32.3%، مقارنة بنحو 32.7%. و ارتفعت أيضا، جملة المخصصات بنحو 1.2 مليون دينار كويتي أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 6.1%، لتصل إلى نحو 21.3 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 20.1 مليون دينار كويتي. وبذلك، ارتفع هامش صافي ربح البنك إلى نحو 22.4% من جملة الإيرادات التشغيلية، مقارنة بنحو 21.1% خلال الفترة المماثلة من عام 2017.

وتظهر البيانات المالية ان إجمالي موجودات البنك قد ارتفع بما قيمته 23.1 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 0.4%، ليصل إلى نحو 5.706 مليار دينار كويتي مقابل نحو 5.683 مليار دينار كويتي في ديسمبر 2017، وارتفع بنحو 120.4 مليون دينار كويتي، وبنسبة بلغت نحو 2.2%، عند مقارنته بما كان عليه في الفترة نفسها من عام 2017، حين بلغ نحو 5.586 مليار دينار كويتي. وارتفع بند النقد والنقد المعادل بنحو 17.4%، أي ما قيمته 82.8 مليون دينار كويتي، ليصل إلى نحو 558.2 مليون دينار كويتي (9.8% من إجمالي الموجودات) مقابل 475.4 مليون دينار كويتي (8.4% من إجمالي الموجودات) في ديسمبر 2017، بينما انخفض بنحو 310.7 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 35.8%، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2017 حين بلغ آنذاك ما قيمته 868.9 مليون دينار كويتي (15.6% من إجمالي الموجودات)، وارتفع أيضا، بند قروض وسلف إلى عملاء بنحو 11.6 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 0.3%، وصولا إلى نحو 3.820 مليار دينار كويتي (66.9% من إجمالي الموجودات) مقابل 3.809 مليار دينار كويتي (67% من إجمالي الموجودات) في ديسمبر 2017، وارتفع بنحو 434.6 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 12.8%، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2017، حيث بلغ نحو 3.386 مليار دينار كويتي (60.6% من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة قروض وسلف للعملاء إلى إجمالي الودائع نحو 78.2% مقارنة بنحو 70% في نهاية الربع الأول من عام 2017، بينما انخفض بند أذونات وسندات خزينة بنحو 29 مليون دينار كويتي أو بنسبة 5.1%، وصولا إلى 537.8 مليون دينار كويتي (9.4% من إجمالي الموجودات) مقابل 566.8 مليون دينار كويتي (10% من إجمالي الموجودات) في ديسمبر 2017، بينما ارتفع بنحو 120.2 مليون دينار كويتي أو نحو 28.8%، حين بلغ 417.5 مليون دينار كويتي (7.5% من إجمالي الموجودات) مقارنة بالفترة نفسها من عام 2017. وانخفض أيضا، بند ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى بنحو 24.3 مليون دينار كويتي أو بنسبة 62.1%، ليصل إلى نحو 14.8 مليون دينار كويتي (0.3% من إجمالي الموجودات) مقابل 39.1 مليون دينار كويتي (0.7% من إجمالي الموجودات) كما في نهاية عام 2017، وانخفض بنحو 57.3 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 79.5% حين بلغ 72 مليون دينار كويتي (1.3% من إجمالي الموجودات) عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2017.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعا بلغ قيمته 38.9 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 0.8% لتصل إلى نحو 5.121 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 5.082 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2017، وارتفعت بنحو 99 مليون دينار كويتي أي بنسبة نمو بلغت 2%، عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية الربع الأول من العام الفائت. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 89.7%، مقارنة بنحو 89.9%.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي، إلى أن كل مؤشرات الربحية للبنك ارتفعت مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2017. إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل الموجودات (ROA)، ليصل إلى نحو 0.8% مقابل 0.7%. وارتفع مؤشر العائد على معدل رأس المال (ROC)، ليصل إلى نحو 14.2% قياسا بنحو 12.3%. وارتفع أيضا، مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين (ROE)، ليصل إلى 7.3% بعد أن كان عند 6.6%. وارتفعت ربحية السهم الواحد (EPS) حيث بلغت نحو 4 فلوس مقابل 3 فلوس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم الواحد (P/E) نحو 16 مرة مقارنة بنحو 20.5 مرة (أي تحسن)، نتيجة ارتفاع السعر السوقي للسهم بنسبة 4.1%، مقارنة بمستوى سعره في 31 مارس 2017 وارتفاع ربحية السهم بنحو 33.3%. وثبت مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) عند 1.3 مرة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

الأداء الأسبوعي للبورصة

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مختلطا، حيث انخفضت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، وكمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، بينما ارتفعت قيمة المؤشر العام، وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 392.6 نقطة، بارتفاع بلغ قيمته 2.4 نقطة ونسبته 0.6% عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، وارتفع بنحو 5.6 نقطة، أي ما يعادل 1.4% عن إقفال نهاية عام 2017.

البورصة شهدت انخفاض عدد حسابات التداول النشطة بما نسبته 19.6 % ما بين نهايتي ديسمبر 2017 و أبريل 2018

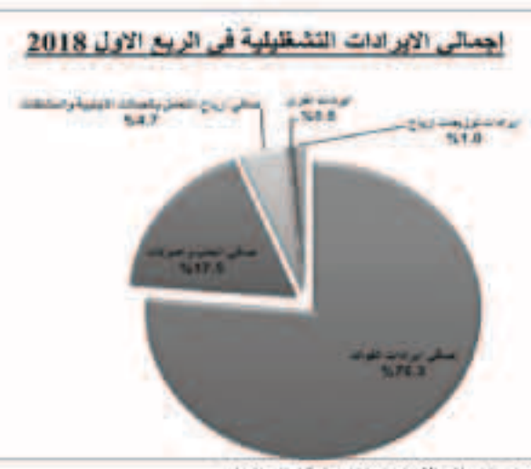

رسم بياني يوضح إجمالي الإيرادات التشغيلية لبنك الخليج

البيان	2018/03/31 (ألف دينار كويتي)	2017/03/31 (ألف دينار كويتي)	التغير	
			القيمة	%
مجموع الموجودات	5,706,471	5,586,089	120,382	↑2.2
مجموع المطلوبات	5,120,981	5,031,963	89,018	↑2
مجموع حقوق الملكية	585,490	554,126	31,364	↑5.7
مجموع الإيرادات التشغيلية	48,259	44,424	3,835	↑8.6
مجموع المصروفات التشغيلية	15,599	14,537	1,062	↑7.3
المخصصات	21,324	20,090	1,234	↑6.1
الضرائب	505	438	69	↑15.7
صافي الربح	10,808	9,358	1,450	↑15.5
المؤشرات				
**- العائد على معدل الموجودات	↑0.8	↑0.7		
**- العائد على معدل حقوق الملكية	↑7.3	↑6.6		
**- العائد على رأس المال	↑14.2	↑12.9		
ربحية السهم الواحد (فلس)	4	3	1	↑33.3
إقفال سعر السهم (فلس)	256	240	16	↑6.1
*مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	16.0	20.5		
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	1.3	1.3		

جدول يوضح البيانات المالية لبنك الخليج

بنك الخليج يحقق 10.8 ملايين دينار أرباحاً صافية «بعد خصم الضرائب» خلال الربع الأول

	اسم الشركة	يوم الخميس 10/05/2018	يوم الخميس 03/05/2018	الفرق %	إقفال 2017	الفرق %
1	بنك الكويت الوطني	450.5	459.8	(0.3)	429.7	6.7
2	بنك الخليج	205.6	211.3	(2.7)	193.4	6.3
3	البنك التجاري الكويتي	510.9	428.9	19.3	375.3	36.1
4	بنك بوبيان	204.3	209.5	(2.5)	189.9	7.6
5	بنك الكويت الدولي	230.3	229.3	0.4	237.6	(3.1)
6	البنك الأهلي المتحد	284.6	292.5	(2.7)	331.9	(14.3)
7	بنك برقان	269.0	270.1	(0.4)	299.9	(10.3)
8	بيت التمويل الكويتي	1,411.1	1,399.2	0.9	1,401.1	0.7
	قطاع البنوك	450.5	446.2	1.0	438.2	4.7
9	شركة الصناعات المعدنية	124.9	115.5	8.1	122.7	1.8
10	شركة الإنشاءات الهندية القابضة	211.5	206.7	2.3	234.2	(9.7)
11	شركة الإنشاءات الوطنية	117.0	112.0	4.5	123.3	(5.1)
12	شركة المشاريع الكويتية القابضة	568.6	577.9	(1.6)	746.5	(23.8)
13	شركة السور للتمويل والاستثمار	42.2	43.1	(2.1)	44.4	(5.0)
	قطاع الخدمات	203.3	200.5	1.4	240.8	(15.6)
14	شركة الكويت للتأمين	57.3	54.2	5.7	60.6	(5.4)
15	مجموعة الخليج للتأمين	365.0	370.7	(1.5)	469.9	(22.3)
16	الشركة الأهلية للتأمين	164.5	164.5	0.0	174.6	(5.9)
17	شركة وربة للتأمين	64.6	59.9	7.8	52.9	22.3
	قطاع التأمين	135.9	136.8	0.7	158.1	(13.5)
18	شركة عقارات الكويت	78.3	78.5	(2.8)	92.1	(17.5)
19	شركة العقارات المتحدة	120.3	118.3	1.7	163.2	(26.3)
20	الشركة الوطنية العقارية	259.1	262.7	(1.7)	282.1	(8.2)
21	شركة المدينة العقارية	1,360.8	1,368.8	(0.6)	1,429.4	(4.8)
	القطاع العقاري	177.0	178.7	(1.0)	198.8	(10.7)
22	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	143.0	142.1	0.6	134.0	6.7
23	شركة أسمنت الكويت	678.4	648.2	4.7	708.5	(4.2)
24	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	155.5	157.9	(1.5)	167.5	(7.2)
	قطاع الصناعة	195.6	191.5	2.1	198.1	(1.3)
25	شركة السينما الكويتية الوطنية	668.5	683.6	(2.2)	816.0	(18.1)
26	شركة مجمع المقصورة التجارية	3,405.3	3,333.7	2.1	3,112.5	9.4
27	شركة الاتصالات المتنقلة	444.3	488.1	(9.0)	616.0	(27.9)
28	شركة مرجان للتجارة (قابضة)	24.6	24.8	(0.8)	11.3	117.7
	قطاع الخدمات	929.8	943.8	(1.5)	991.1	(6.2)
29	شركة عقارات الوطني	159.2	165.8	(4.0)	190.8	(16.6)
30	شركة مدينة الصداقة العقارية	52.2	49.9	4.6	70.1	(25.5)
	قطاع الأغذية	458.2	459.6	(0.3)	421.4	8.7
31	شركة الشرق الأوسط والتنمية الصناعية (ش.م.ع)	370.8	370.8	0.0	375.0	(1.1)
32	شركة أسمنت الخليج (ش.م.ع)	346.8	358.9	(3.4)	322.6	7.5
33	شركة دانة الغاز للاستثمارات العقارية (ش.م.ع)	520.9	473.8	9.9	588.6	(11.5)
	شركات غير كويتية	230.4	230.1	0.1	230.2	0.1
	مؤشر السوق	392.6	390.2	0.6	387.0	1.4

التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت